Copyright © King Saud University

بدفع بالاستقراء يعني اذا لم يكن البحث من جهة العا
ملية فهو الخامس بالاستقراء يعني لانا بالفعل لان الفعل
يجوز ان يكون شيئا اخر غير الخامس من الاوراق يعون

نوا الابواب بناء على ما ذكروا المضبوطة لكن ينبغي ان يذكر وجه
الحصر الابواب التي بان يقال المبحوث عنه في هذا
الكتاب لا يخلو من ان يكون موقوفا عليه لمباحث الآتية
اولا فان الاول هو الاول وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكو
البحث بمعنى جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخل
من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او موقوفا فالا
ول هو الثاني والثاني هو الثالث والثالث هو الرابع
وان كان الثاني وهو ان يكون البحث لا من جهة العاملية
فهو الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث لا من
جهة العاملية ان يكون الباب الخامس فلم لا يجوز ان يكو
شيئا اخر قلنا هذا سؤال عام في كل حصر صعب لا عقلي لكن

بدفع